

ولم يترك وارثا انت عصبته **قوله** وهذا لان العصبه من يكون  
الناسخه ليبت النسبه اشارة الى قوله لانه عصبه وبها للقبيلة  
الواحدة بيت النسبه **قوله** وبالمولى الانتصار على ما مر اشارة  
الى ما ذكر في اول كتاب الولد قوله وكان العرب يتناصروا بشيئا وقر  
الشيخ صلى الله عليه وسلم تناصروا بالولا بنوعيه وقال الامام  
سراج الدين في شرحه لفرايضه في باب العصبية ثم عند جمهور الصحابة  
رضوان الله عليهم اجمعين الماتى من سهام دوى الفروض اذا لم ين له من العصب  
النسبه احد يعطى المولى العاقبة وعن عمر بن الخطاب وان سعد رضى الله عنهما  
الباقى من سهام دوى الفروض مردود عليهم الا اذا كان زوجا او روجه لم يجز  
لمولى العاقبة والنزوى على الاول **قوله** فان مات المولى ثم مات المعق  
ممراته لبي المولى دون بناته ليس للنساء من الولد الا ما اعتقن او اعق من  
اعتقن او كاتبين او كاتبين الى هنا لفظ العدوى في محصر قال  
محمد بن الاصل ورد الخبر عن عمر بن علي وان سعد واثني بن لهب وزيد بن ثابت  
وان سعد الانتصارى واسامة بن زيد والوا ليس للنساء من الولد الا ما اعتقن  
وعن ابراهيم قال ليس للنساء من الولد الا ما اعتقن او كاتبين او اعق من اعتقن  
وهذا مذهب العامة وعلما الفتوى وروى الامام سراج الدين في شرح  
الفرايض عن شيخنا ان كل من رث الميت مفرضا او تعصيبا رث من اعقته  
الميت لقوله عليه السلام الولد الحجة لجهة النسب **قوله** وفي اخره او جاز  
وكذا معتقن اى وارى اخر الحديث قال صاحب الهداية وصورة الحد  
قد سنها واشار به الى قوله قبل هذا قريبا من ورقة فان اعق العبد حذولا  
ابنهما انتقل من مولى الام يعنى فما اذا اولدت المعققة لاكثر من سنة اشهر

دبير

رثت وكذا الولد من موالها ثم اعق الاب حذولا اما اذا اولدت لادلى من سنة اشهر  
ولانت الولد باعقن الاب ابدا وقد مر بيانها وصون حذولا معقن امرأة  
اشهر عبدا فاعتقته ثم هو اشترى عبدا فتزوج اذن مولاه معققة ثم قولت  
ولاد لاكثر من سنة اشهر بعد عتقها كان ولا الولد لموالها لم تغدرا اشهر  
من الاب فاذا اعق الاب بعد ذلك حذولا الولد الى نفسه ثم حذو معققة وهو  
معقن المرأة الى نفسه ثم حذو المرأة المعققة الى نفسها قال ابو الاقناع  
في اجاز اختلاف درناه بل هذا والمخلاف في الحد من قبل الاسب  
واما الحد من قبل الام فلا يجز بالاجماع لدا ذكر الامام سراج الدين في  
شرح فرايضه **قوله** ولان ثبوت المالكية والفقن في المعقن من جهة  
ينسب بالولاد اليها وينسب لها من نسبها الى مولاها مخلاف السب هذا بل  
ثاني علقى على ان ليس للنساء من الولد الا ما اعتقن او اعق من اعقن سانه ان العق  
مخل الفرض والمالكية في العبد من جهة معققة فاذا كان للمرأة على المعقن هي المرأة  
ينسب من اعقته المرأة ومن اعقته من اعقته المرأة اليها بالولاد حيث يقال  
معقن فلانة ومعقن معقن فلانة فاذا ثبت نسبها الى المرأة بالولاد ورثتها وليس  
نسبها بالولاد كمنسبة السب لان الولاد ثبت من اعقته ذكر كان أو أنثى  
ونسب الولاد يثبت من المرأة بل ينسب من الرجل لان نسب الولد من له الفرائض  
وهو الزوج لانه مالك لبضع المرأة وصاحب الفرائض والمرأة مملوكة لا مال له  
ونسب الولد باعتبار الفرائض فظهر الفرق **قوله** وليس حكم ميراث  
العقن مقصودا على بنى المولى بل هو لعصبته الاقرب فالاقرب ذكر هذا  
مربعا على مشلة القدرى وانما كان الميراث للعصبه الاقرب فالاقرب لقوله  
علما السلام الولد لاكثر من ولاد لا يورث فلو كان الاقرب لكان

مد  
وتسبل

انما هو الزوج

الاب والولاد من موالها ثم اعق الاب حذولا اما اذا اولدت لادلى من سنة اشهر  
ولانت الولد باعقن الاب ابدا وقد مر بيانها وصون حذولا معقن امرأة  
اشهر عبدا فاعتقته ثم هو اشترى عبدا فتزوج اذن مولاه معققة ثم قولت  
ولاد لاكثر من سنة اشهر بعد عتقها كان ولا الولد لموالها لم تغدرا اشهر  
من الاب فاذا اعق الاب بعد ذلك حذولا الولد الى نفسه ثم حذو معققة وهو  
معقن المرأة الى نفسه ثم حذو المرأة المعققة الى نفسها قال ابو الاقناع  
في اجاز اختلاف درناه بل هذا والمخلاف في الحد من قبل الاسب  
واما الحد من قبل الام فلا يجز بالاجماع لدا ذكر الامام سراج الدين في  
شرح فرايضه **قوله** ولان ثبوت المالكية والفقن في المعقن من جهة  
ينسب بالولاد اليها وينسب لها من نسبها الى مولاها مخلاف السب هذا بل  
ثاني علقى على ان ليس للنساء من الولد الا ما اعتقن او اعق من اعقن سانه ان العق  
مخل الفرض والمالكية في العبد من جهة معققة فاذا كان للمرأة على المعقن هي المرأة  
ينسب من اعقته المرأة ومن اعقته من اعقته المرأة اليها بالولاد حيث يقال  
معقن فلانة ومعقن معقن فلانة فاذا ثبت نسبها الى المرأة بالولاد ورثتها وليس  
نسبها بالولاد كمنسبة السب لان الولاد ثبت من اعقته ذكر كان أو أنثى  
ونسب الولاد يثبت من المرأة بل ينسب من الرجل لان نسب الولد من له الفرائض  
وهو الزوج لانه مالك لبضع المرأة وصاحب الفرائض والمرأة مملوكة لا مال له  
ونسب الولد باعتبار الفرائض فظهر الفرق **قوله** وليس حكم ميراث  
العقن مقصودا على بنى المولى بل هو لعصبته الاقرب فالاقرب ذكر هذا  
مربعا على مشلة القدرى وانما كان الميراث للعصبه الاقرب فالاقرب لقوله  
علما السلام الولد لاكثر من ولاد لا يورث فلو كان الاقرب لكان